الأمم المتحدة

A/72/856

الجمعية العامة

Distr.: General
14 September 2018
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعون

البند ٧٣ (ج) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

نهج الأمم المتحدة الجديد للتصدي للكوليرا في هايتي

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٧١/١٦١ باء، الذي رحبت فيه الجمعية بتعيين مبعوثة الأمم المتحدة الخاصة إلى هايتي. ورحبت الجمعية أيضا باعتزام الأمين العام، وفقا للفقرة ٦٩ من التقرير المتعلق بالنهج الجديد للتصدي للكوليرا في هايتي (A/71/895)، دعوة الدول الأعضاء، عند إبلاغها بحصة كل منها في الرصيد الحر والإيرادات الأخرى لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، إلى أن تحوِّل حصتها طوعا، بصفة استثنائية وبقدر ما يتفق ذلك مع أطرها التشريعية الوطنية، إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة الكوليرا في هايتي بغية دعم النهج الجديد. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يرفع تقريرا شاملا عن تنفيذ النهج الجديد، وأن يقدم طيه معلومات عن حالة الصندوق الاستئماني، لتنظر فيها الجمعية.

٢ - وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، قدم الأمين العام إلى الجمعية العامة تقريره المتعلق بالنهج الجديد للتصدي للكوليرا في هايتي (A/71/620). وأقرت الجمعية، في قرارها ٧١/١٦١، بأن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية أخلاقية تجاه ضحايا وباء الكوليرا في هايتي، إلى جانب مسؤوليتها عن دعم البلد للتغلّب على الوباء وإنشاء نظم سليمة للمياه والصرف الصحي والرعاية الصحية. ورحبت الجمعية بالنهج الجديد، ودعت جميع الدول الأعضاء، وهيئات الأمم المتحدة المعنية وسائر الشركاء من المنظمات

الرجاء إعادة استعمال الورق

الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية، إلى تقديم دعمها الكامل للنهج الجديد، ولا سيما تكثيف جهودها الرامية إلى التصدي لوباء الكوليرا والقضاء عليه والاستجابة لمعاناة ضحاياه بسبُل منها تقديم المساعدة المادية والدعم للمجتمعات المحلية ولفئات الشعب الهايتي الأكثر تضرراً بشكل مباشر من وباء الكوليرا.

٣ - ويقع تنفيذ النهج الجديد في صلب النداء العالمي للعمل الذي أطلقه الأمين العام من أجل القضاء على عدوى الكوليرا، الذي من أجله عُيِّنت مبعوثة خاصة للأمم المتحدة إلى هايتي في ١ تموز/يوليه ٢٠١٧. وقد طلب من المبعوثة الخاصة تكثيف الجهود لقطع الشوط الأخير في الجهود الرامية إلى القضاء على عدوى الكوليرا في هايتي، والعمل مع فريق الأمم المتحدة القُطري على ترسيخ تدابير التصدي للكوليرا في إطار نهج أوسع يسترشد برؤية هايتي لعام ٢٠٣٠ فيما يخص التنمية المستدامة الشاملة للجميع والنمو الاقتصادي.

٤ - ولتحقيق أهداف النهج الجديد، يتعين جذب تمويل كاف ويمكن التنبؤ به. ومنذ تفشي الوباء، أنفقت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أكثر من ٦٨٠ مليون دولار لمكافحة الكوليرا في هايتي. وذلك يشمل بناء نظم المياه والصرف الصحي في المجتمعات المحلية الأكثر تضررا، مما كان له تأثير مباشر على رفاه الملايين من شعب هايتي. وقد موَّلت تلك الموارد، ولا تزال تموِّل، آليات الاستجابة المجتمعية المستمرة، مما أدى إلى خفض معدل العدوى من أكثر من ٥٠٠ ١٨ حالة في الأسبوع إلى ٨٠ حالة في الأسبوع، وذلك في الأسابيع السبعة عشر الأولى من عام ٢٠١٨. فعلى سبيل المثال، تخصص منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) حاليا ما يقرب من مليون دولار شهريا لهايتي من أجل تقديم الدعم في حالات الطوارئ مباشرة إلى ضحايا الكوليرا في جميع أرجاء البلد.

٥ - وعلى الرغم من أن التمويل لا يمر كله عبر صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة الكوليرا في هايتي، فإن كل تلك الجهود تندرج ضمن نهج الأمم المتحدة الجديد للتصدي للكوليرا. وليس الصندوق الاستئماني سوى وسيلة من بين وسائل عديدة لجلب الأموال إلى هايتي، وتواصل المبعوثة الخاصة وَجِهات أخرى العمل بلا كلل من أجل جمع الأموال. وتحقيقا لهذه الغاية، تعمل المبعوثة الخاصة على إنشاء آليات تمويل مبتكرة، بما يشمل إنشاء سند ذي أثر إنمائي محتمل، من أجل تحقيق أهداف النهج الجديد. ومن المهم بصفة خاصة اجتذاب الموارد للمسار ٢ ضمن النهج الجديد، الذي يدعو إلى دعم الضحايا وأشد المجتمعات المحلية تضرّراً. ويتزايد باطراد التمويل المخصص لذلك المكوّن من مكونات النهج الجديد. وكخطوة أولى، صرفت الأمم المتحدة مبلغ ٠٠٠ ١٥٠ دولار لكل مجتمع من المجتمعات المحلية الخمس الأولى في إطار المسار ٢ من أجل تنفيذ مشاريع مجتمعية.

٦ - وتعمل الأمم المتحدة حاليا بتعاون وثيق مع حكومة هايتي بشأن خطتّها الوطنية للتنمية المستدامة، تمشياً مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وللمساعدة في ضمان إنجاح تمويل وتنفيذ النهج الجديد للتصدّي للكوليرا. وذلك يتجلّى في سياق إنشاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي المحددة في سنتين، مما مهّد الطريق أمام شكل جديد من أشكال وجود الأمم المتحدة وشراكاتها في هايتي. وقد شدّد الأمين العام ونائبة الأمين العام، أمينة ج. محمد، على أهمية اتخاذ إجراءات قوية وملموسة وسريعة لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة للقضاء على عدوى الكوليرا وللقيام على نطاق أوسع بتحقيق التنمية المستدامة الشاملة للجميع. وقد دُعيت الدول الأعضاء إلى الوقوف إلى جانب الأمم المتحدة عند إظهار دعمها لتنفيذ النهج الجديد وإلا فإنها ستجازف بتبديد تلك النوايا الحسنة.

٧ - وتوجهت نائبة الأمين العام والمبعوثة الخاصة في مهمة إلى هايتي في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ لعقد لقاءات ومشاورات مع حكومة هايتي ومع أكثر الأشخاص تضررا من الكوليرا. وأدى الوباء إلى معاناة كبيرة وإلى خسائر جمة. وقد أحرز تقدم كبير، وأصبحت القدرة على القضاء تماما على عدوى الكوليرا في المتناول الآن. وبفضل وضع استراتيجية جريئة ومبتكرة، والتعاون عن كثب فيما بين الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والقطاع الخاص والجهات الفاعلة المجتمعية والمجتمع المدني، انخفض معدل العدوى الأسبوعي بنسبة ٩٩ في المائة منذ تفشي المرض. ويعود الفضل الكبير في عمل الأمم المتحدة للقضاء على عدوى الكوليرا ومعالجة الحالات المستمرة إلى جهات فاعلة على صعيد المجتمعات المحلية، بما في ذلك المنظمات الأهلية، والعاملون والعاملات في مجال الصحة المجتمعية، وكذلك العاملون والعاملات في مجال الرعاية الصحية المحلية. ويعمل مكتب مبعوثة الأمم المتحدة الخاصة إلى هايتي مع الحكومة ومع منظومة الأمم المتحدة والخبراء في مجال الكوليرا على تحديد أقرب موعد ممكن للقضاء على نسبة ١ في المائة الأخيرة من الحالات؛ حيث إن خفض معدل انتقال العدوى إلى الصفر يشكل غالباً أصعب جزء من المعركة. وهناك توافق متزايد في الآراء على أنه يمكن تحقيق ذلك في غضون أقل من أربع سنوات إذا أمكن دعم وضع استراتيجية مُحدَّثة في الخطة الوطنية للقضاء على الكوليرا بالأموال اللازمة.

٨ - وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن بشأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2017/223)، فإن العودة إلى النظام الدستوري واستمرار الاستقرار السياسي في المستقبل في هايتي يتيحان فرصة للبلد للانتقال من الهشاشة الاقتصادية إلى النمو والتنمية المستدامين، بمساعدة من المجتمع الدولي ودعماً للجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

ثانيا - المستجدات المتعلقة بحالات الإصابة بالكوليرا في هايتي

٩ - تُحدث الكوليرا إسهالا شديدا حادا يؤدي إلى التجفاف وقد يودي بحياة الأطفال والبالغين في أقل من ١٢ ساعة. وهي تنتُج عن الإصابة بسلالة مُمْرضة من جرثوم ''ضمة الكوليرا''، وهي قادرة على إنتاج مادة سمية قوية تُعرف بسم الكوليرا. وحسب درجة شدة الإصابة، يمكن معالجة حالات الكوليرا بأملاح الإماهة الفموية و/أو السوائل الوريدية و/أو المضادات الحيوية. ويكون معدل الوفيات من الحالات المصابة أقل من ١ في المائة عندما تخضع حالات تفشي وباء الكوليرا لتدبير سليم.

١٠ - ويبيّن الجدول أدناه حالات الاشتباه في الإصابة بالكوليرا في هايتي خلال الفترة الواقعة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ وآذار/مارس ٢٠١٨.

حالات الاشتباه في الإصابة بالكوليرا في هايتي خلال الفترة الواقعة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ وآذار/مارس ٢٠١٨

السنة	*السكان*	*حالات الاشتباه في الإصابة بالكوليرا*	*الوفيات في المستشفيات*	*الوفيات خارج المستشفيات*	*مجموع الوفيات*	*معدل الإصابة (لكل ١ ٠٠٠ نسمة)*
٢٠١٠ (تشرين الأول/أكتوبر – كانون الأول/ديسمبر)	١٠ ٠٨٥ ٢١٤	١٨٥ ٣٥١	٢ ٥٢١	١ ٥٨٠	٤ ١٠١	١٨،٣٨
٢٠١١	١٠ ٢٤٨ ٣٠٦	٣٥٢ ٠٣٣	١ ٩٥٠	٩٧٧	٢ ٩٢٧	٣٤،٣٥
٢٠١٢	١٠ ٤١٣ ٢١١	١٠١ ٥٠٣	٥٩٧	٣١١	٩٠٨	٩،٧٥
٢٠١٣	١٠ ٥٧٩ ٢٣٠	٥٨ ٥٧٤	٤٠٣	١٨٤	٥٨٧	٥،٥٤
٢٠١٤	١٠ ٧٤٥ ٦٦٥	٢٧ ٣٩٢	٢٠٩	٨٨	٢٩٧	٢،٥٥
٢٠١٥	١٠ ٩١١ ٨١٩	٣٦ ٠٤٥	٢٢٤	٩٨	٣٢٢	٣،٣٠
٢٠١٦	١١ ٠٧٨ ٠٣٣	٤١ ٤٢١	٣٠٧	١٤٠	٤٤٧	٣،٧٤
٢٠١٧	١٢ ٢٠١ ٤٣٧	١٣ ٦٨١	١١٠	٤٩	١٥٩	١،١٢
٢٠١٨ (١ كانون الثاني/يناير – ١٠ آذار/مارس)	١٢ ٢٠١ ٤٣٧	٩٠٢	٧	٢	٩	٠،٠٧
المجموع		**٨١٦ ٩٠٢**	**٦ ٣٢٨**	**٣ ٤٢٩**	**٩ ٧٥٧**	

المصدر: وزارة الصحة العامة والسكان في هايتي.

١١ - وانخفض عدد حالات الإصابة المشتبه فيها بالكوليرا في عام ٢٠١٧ مقارنةً بعام ٢٠١٦، ويرجع ذلك إلى حدٍ كبير إلى تحسين التنسيق وإلى المراقبة الميدانية، والدعم الْمُوَجّه إلى مراكز معالجة الكوليرا ذات الأولوية، والاستجابات السريعة للحالات المكتشفة. وقد أدّى ذلك إلى تحسّن الاستجابة للحالات الْمُشتَبَه بها طوال العام (٩٥ في المائة من الحالات تلقّت استجابة فعّالة خلال ٤٨ ساعة)، مما ساهم أيضا، إلى جانب تكثيف التوعية بالنظافة الصحية، بما في ذلك حملة اتصالات جماهيرية مع السلطات المحلية، في الحدّ من حالات العدوى. واستمرّ عدد الحالات الْمُشتبه فيها في عام ٢٠١٨ في الانخفاض إلى معدّل أسبوعي غير مسبوق، بلغ ٤٢ حالة إصابة في الأسبوع التاسع. وعلاوة على ذلك، فلم يرتفع عدد الحالات ارتفاعا كبيرا خلال الفترة التي تنطوي على خطر بالغ والتي تمتد من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، مما يدل على فعالية الاستراتيجية الحالية وعلى التوزيع الفعال للأموال. وعلى الرغم من هذه النتائج المشجعة للغاية، فلا يزال احتمال تفشي الكوليرا قائماً، كما حدث مؤخراً عند تفشي الوباء في بؤر محلية في ضواحي بورت - أو - برينس، وفي وسط هايتي وشمالها. ومن المهمّ جدا مواصلة الجهود المكثفة لمكافحة الكوليرا طوال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ من أجل إنقاذ الأرواح والحد من عدوى الكوليرا، بما يتماشى مع الأهداف المحددة في الخطة الوطنية للقضاء على الكوليرا.

١٢ - وعلى الرغم من استمرار الإبلاغ عن حالات الاشتباه في الإصابة بالكوليرا في جميع أنحاء البلد، فإنّ أكبر عدد من حالات الإصابة لا يزال يحدث في المقاطعات المركزية الثلاث للبلد، وهي: مقاطعات الغرب وأرتيبونيت والوسط، حيث تمّ الإبلاغ عما نسبته ٨٠ في المائة من الحالات المشتبه فيها في عام ٢٠١٧. وصنفت وزارة الصحة العامة والسكان البلديات المتضررة في تلك المقاطعات ضمن ثلاث فئات. فهناك البلديات من النوع ألف، وهي البلديات التي شهدت نسبة عالية من استمرار الحالات

المرضية في الأعوام الأربعة الماضية (وجود الكوليرا على مدى أكثر من ٥٠ في المائة من السنة). ويوجد في تلك البلديات مناطق حضرية ذات ظروف صحية مواتية لانتقال المرض، وعوامل مساعدة مهمة للتواصل أو التجارة (موانئ بحرية أو طرق رئيسية)، وأسواق غذائية مهمة. وهناك البلديات من النوع باء، التي أظهرت نسبة متوسطة من استمرار المرض (على مدى ٢٥ إلى ٥٠ في المائة من السنة)، وفيها عدة عوامل تحفز انتقال العدوى (طرق أو أسواق رئيسية). أما البلديات من النوع جيم، فقد أظهرت نسبة متوسطة من استمرار المرض (على مدى ٢٥ إلى ٥٠ في المائة من السنة)، وفيها عوامل محدودة مساعدة على انتقال العدوى، لأن تلك البلديات تقع في نهاية طرق رئيسية. ووفقاً لخطة الوزارة للقضاء على الكوليرا في المدى المتوسط، فإن حالات الاشتباه في الإصابة بالكوليرا تتركز في ثماني بلديات حضرية أو شبه حضرية من النوع ألف (''بؤر انتشار'' تشهد نسبة عالية من استمرار المرض)، وسبع بلديات من النوع باء، وثلاث بلديات من النوع جيم. وسيتم، إذا لزم الأمر، رصد وتحديث تصنيف المجتمعات المحلية التي تم تحديدها كبلديات من الأنواع ألف وباء وجيم، مع تنقيح الخطة الوطنية للحكومة. ومن المرجّح أن تُدمج بلدية سانت ميشيل دو لاتالاي ضمن المجموعة ألف بسبب كثرة حالات تفشّي الوباء هناك في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧.

ثالثا – النهج الجديد: المسار ١

١٣ – تجدر الإشارة إلى أن هناك تسليماً على نطاق واسع، ولا سيما من جانب الهايتيين أنفسهم، بأن تكثيف الجهود الرامية إلى القضاء على الكوليرا في هايتي يمثل أهم مساهمة يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة لدعم هايتي (انظر A/71/620، الفقرة ٢٥).

١٤ – ويرتكز المسار ١ ألف، الذي يهدف إلى تكثيف الجهود الرامية إلى مكافحة الكوليرا، على خطة الحكومة المتوسطة الأجل للقضاء على الكوليرا، وتتألف الخطة من ثلاثة عناصر استراتيجية رئيسية هي: (أ) التنسيق والمراقبة؛ (ب) توفير رعاية صحية تتضمن عمليات التلقيح (الوقاية)، إلى جانب دعم توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع، وعلاج الكوليرا والإسهال المائي الحاد مع إدماج ذلك كله في المدى الطويل في نظام الرعاية الصحية؛ (ج) خفض انتقال العدوى عن طريق اللجوء إلى آلية التأهب والاستجابة، وتهيئة فرص الحصول على الماء والنهوض بالصرف الصحي والنظافة الصحية في بؤر انتشار الكوليرا.

١٥ – وحتى ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٨، أُحرز تقدم كبير نحو تحقيق الهدف المبيَّن في التقرير السابق المقدم إلى الجمعية العامة بشأن النهج الجديد للتصدي للكوليرا في هايتي (A/71/895)، والمتمثل في الحد من انتشار الكوليرا إلى أقل من ١٠ ٠٠٠ حالة مشتبه بها بحلول نهاية عام ٢٠١٨. ويتمثل الهدف الرئيسي من المسار ١ ألف من النهج الجديد، الذي جرى تعديله خلال السنة الماضية استنادا إلى العمل المضطلع به بقيادة حكومة هايتي والشركاء (منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية)، في مواصلة الحد من حالات انتقال عدوى الكوليرا وتحقيق الأهداف فيما يتعلق بالقضاء عليها في أقرب وقت ممكن، على النحو المبين في الخطة الوطنية للقضاء على الكوليرا (٢٠١٢ – ٢٠٢٢). ولكي يتحقق هدف التعجيل بالقضاء على الوباء، لا بد من ضمان توافر تمويل يمكن التنبؤ به خلال السنتين المقبلتين، وذلك على الأقل فيما يتعلق بالمسار ١ ألف.

١٦ - وقد قامت اليونيسيف ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية، تحت قيادة وزارة الصحة العامة والسكان والمديرية الوطنية للمياه والصرف الصحي، بتكثيف جهودها في مجال التصدي لوباء الكوليرا، وأحرزت في ذلك تقدما كبيرا خلال السنوات الماضية. ومنذ بلوغ تفشي العدوى ذروته في عام ٢٠١٠، جرى تخفيض المعدل الأسبوعي لانتقال العدوى بنسبة ٩٩ في المائة - من ٥٠٠ ١٨ حالة مشتبه فيها في ذروة تفشي العدوى إلى متوسط أسبوعي يبلغ ٢٦٣ حالة في عام ٢٠١٧ و ٨٠,٨ حالة في الربع الأول من عام ٢٠١٨، وانخفضت الوفيات بنسبة تفوق ٩٩,٥ في المائة. وفي الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠١٨، أبلغت وزارة الصحة العامة والسكان عن ٧٧٣ حالة اشتباه في الإصابة بالكوليرا وعن ٨ وفيات متصلة بالكوليرا، في مقابل ٦٢٦ ٣ حالة مشتبه فيها و ٥٨ حالة وفاة متصلة بالكوليرا في الفترة ذاتها من عام ٢٠١٧. وكما ذكر سابقا، فإن هذا الانخفاض يُعزى إلى تعزيز آلية التأهب والاستجابة، بما في ذلك القدرة على الاحتفاظ بعددٍ ثابت من أفرقة الاستجابة السريعة (متوسطه ٦٠ فريقا من الأفرقة التابعة للمنظمات غير الحكومية التي تقوم بدعم ١٣ فريقا تابعا لوزارة الصحة والسكان) في عام ٢٠١٧ وخلال الأشهر الأولى من عام ٢٠١٨، وذلك للمرة الأولى منذ بدء هذه الأفرقة في عام ٢٠١٤. وما فتئ التمويل الذي يمكن التنبؤ به في عام ٢٠١٧ يشكل حجر الزاوية في النجاح الذي جرى تحقيقه، إذ سمح للحكومة والشركاء للمرة الأولى بتصميم استراتيجيات الاستجابة على مدار السنة وتنفيذها وتكييفها. وقد سمح ذلك أيضا بتنفيذ حملة للاستجابة المجتمعية واسعة النطاق، وبتحسين المراقبة وتوفير الرعاية السريرية في الوقت المناسب في المقاطعات الثلاث الأشد تضررا. ومع أن هذا التقدم يشكل أمرا إيجابيا، فقد دعت نائبة الأمين العام إلى جانب المبعوثة الخاصة إلى مواصلة عمليات الأفرقة لكفالة استمرارية آلية التأهب والاستجابة ولتفادي فقدان تلك المكاسب التي تم التوصل إليها بعد جهد جهيد والحيلولة دون ظهور حالات جديدة. ومن أجل إنجاز آلية التأهب والاستجابة وضمان التوصل إلى مسار واضح نحو القضاء على الوباء، فإن من الأهمية بمكان تسريع حملات التلقيح الفموي وتوفير إمكانية الحصول على الماء والصرف الصحي في البلديات ذات الأولوية المشار إليها أعلاه.

١٧ - وكما هو مبين في الشكل أدناه، تراوح معدل الإصابة الأسبوعي في المتوسط بين ٢٠٠ و ٤٠٠ حالة مشتبه فيها، منذ الأسبوع ٣ لانتشار الوباء من عام ٢٠١٧، وقد تدنى إلى أقل من ١٠٠ حالة في عام ٢٠١٨ حتى تاريخه. ويؤكد هذا الشكل أيضا أن الربع الأخير، الذي عادة ما يكون الفترة الأشد خطورة، شهد انخفاضا في الحالات. وهذه هي المرة الأولى التي حدث فيها هذا الانخفاض منذ عام ٢٠١٠.

حالات الإصابة الجديدة المشتبه فيها في الفترة بين عام ٢٠١٦ والأسبوع ١٠ لانتشار الوباء من عام ٢٠١٨

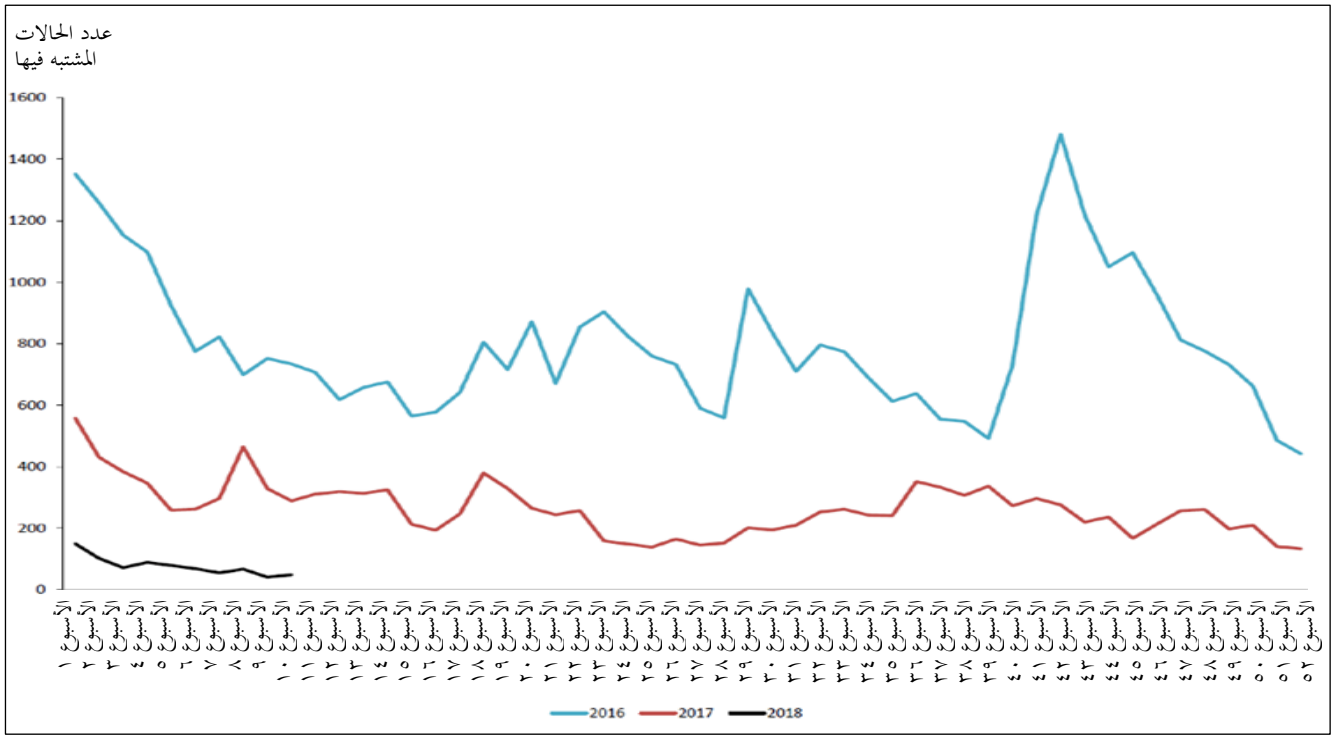

المصدر: وزارة الصحة العامة والسكان في هايتي.

١٨ - وتتولى حكومة هايتي واليونيسيف والجهات الشريكة حاليا مسؤولية تشغيل ٥٨ فريق استجابة سريعة في جميع أنحاء هايتي. وتعكف منظمة الأمم المتحدة للطفولة حاليا، بدعم من البنك الدولي، على إعداد نهج استراتيجي من أجل إتاحة قدر أكبر من الاستقلالية للأفرقة التابعة لوزارة الصحة العامة والسكان ورفع مستوى قدراتها، وهي الأفرقة التي تعمل مع منظمات غير حكومية دولية، وتتألف بكاملها من مواطنين هايتيين تلقوا التدريب في مجال التصدي لتفشي وباء الكوليرا والإسهال الحاد. وعند تلقي معلومات بشأن حالة اشتباه بالإصابة بالكوليرا، تُرسَل أفرقة في غضون ٤٨ ساعة لتقديم العلاج للشخص المصاب. وتقوم هذه الأفرقة بتطهير الأسرة المعيشية المعنية والأسر المعيشية المجاورة لها؛ وتوزيع مواد لتطهير المياه وتخزينها على الأسر المعيشية؛ والاضطلاع بأنشطة التشجيع على النظافة الصحية في المرافق الصحية ولفائدة الأسر والمجتمعات المحلية؛ والإمداد بأملاح الإماهة الفموية والصابون، وإجراء رصد منهجي بعد توزيعها؛ وإنشاء مراكز مؤقتة لتطهير المياه بالكلور في المواقع التي يتبين فيها أن الماء مصدر محتمل للتلوث؛ ومساعدة المديرية الوطنية للمياه والصرف الصحي على تطهير المياه بالكلور والتحقق من مستويات الكلور في شبكات المياه؛ وإجراء إصلاحات سريعة لنظم توزيع المياه على نطاق ضيق.

١٩ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، تلقى حوالي ٠٠٠ ٨٥ فرد من سكان بلدية ميريباليه جرعتين من اللقاح الفموي ضد الكوليرا، واستخدُم لذلك الغرض الرصيد المتبقي من مخزونات اللقاحات من حملة الطوارئ في أعقاب إعصار ماثيو. ويتمثل هدف وزارة الصحة العامة والسكان في تلقيح جميع السكان، شريطة توافر مخزون كاف من اللقاحات. وكخطوة أولية، تتطلب المرحلة المتوسطة الأجل من

خطة القضاء على الوباء تحصين السكان في مقاطعتي الوسط وأرتيبونيت. وفي عام ٢٠١٧، أعدت وزارة الصحة خطةً لتلقيح أكثر من ١,٢ مليون شخص في المقاطعتَين، وذلك رهنا بما توفره فرقة العمل العالمية المعنية بمكافحة الكوليرا من لقاحات. ويواصل التحالف العالمي للقاحات والتحصين تدعيم المخزونات الاحتياطية من اللقاحات الفموية ضد الكوليرا التي ستُستمد منها اللقاحات.

٢٠ - وتحتاج اليونيسيف إلى مبلغ قدره ١١ مليون دولار لمواصلة القيام بجميع عناصر استجابتها المكثفة لمكافحة الكوليرا في عام ٢٠١٨، بما في ذلك الاستجابة السريعة، وعمليات زيادة الوعي بالنظافة الصحية، وتطهير شبكات المياه بالكلور في المناطق المتضررة. وانسجاما مع دعوة الأمين العام إلى إعطاء الأولوية لاستمرار عمل أفرقة الاستجابة للطوارئ وآلية التأهب والاستجابة، جُمع مبلغ ٥,٩ مليون دولار تلبية لهذه الحاجة. وقد ورد تمويل من حكومتَي كندا واليابان، بالإضافة إلى الصناديق المواضيعية الداخلية لليونيسيف واللجان الوطنية لليونيسيف في إسبانيا وفرنسا. ويشمل ذلك مبلغا قدره ١,٠١ مليون دولار خصصته اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة الكوليرا في هايتي في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٨، على النحو المفصل في الجزء ألف من الفرع ٥ أدناه. وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، قُدِّم مبلغ إضافي قدره ١,٥٥ مليون دولار إلى اليونيسيف (مبلغ ١,٣ مليون دولار للاستجابة السريعة ومبلغ ٠,٢٥ مليون دولار لتطهير المياه بالكلور في حالات الطوارئ)، بالإضافة إلى مبلغ قدره ١,٧ مليون دولار مُنح لمنظمة الصحة العالمية من خلال نافذة تمويل الطوارئ الناقصة التمويل التابعة للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. وعلى الرغم من الخطوات الإيجابية التي قُطعت في مجال حشد الموارد المبينة أعلاه، لا يزال هناك حاجة إلى ٥,١ ملايين دولار بحلول نهاية عام ٢٠١٨.

٢١ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، تلقت اليونيسف قرضاً بقيمة ٨ ملايين دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ لتعزيز قدرات آلية التأهب والاستجابة في مقاطعات الوسط والغرب وأرتيبونيت والشمال. وقد قامت بتسديد هذا القرض بالكامل في أوائل عام ٢٠١٨. ولكفالة استمرارية البرنامج، ونظرا لنقص الموارد المتاحة، اقترضت اليونيسف في عام ٢٠١٨ مبلغا إضافيا بقيمة ٢ مليون دولار من صندوقها لبرنامج الطوارئ الداخلي.

٢٢ - و في عام ٢٠١٨، تحتاج منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية إلى مبلغ قدره ٧ ملايين دولار لمواصلة وتحسين الأنشطة المتصلة بالتصدي للكوليرا، بما في ذلك: (أ) تعزيز الترصد الوبائي وتعزيز قدرة المختبرات على كشف واختبار حالات الاشتباه في الإصابة بالكوليرا (١,٥ مليون دولار)؛ (ب) ضمان معالجة حالات الإصابة بالكوليرا بطريقة مناسبة للحد من نسبة الوفيات من الحالات المصابة، لا سيما في حالات تفشي الوباء غير المتوقعة في المناطق النائية والمناطق التي يصعب الوصول إليها، وفي المناطق التي لا تتوفر فيها مرافق صحية (٢ مليون دولار)؛ (ج) تخطيط وتنفيذ حملات التلقيح في المناطق الجغرافية الصغيرة التي تتكرر فيها حالات تفشي الوباء أو تستمر فيها حالات الإصابة (بؤر الانتشار) (٣,٥ ملايين دولار). وتم بالفعل جمع حوالي ٤,٩ ملايين دولار تلبية لهذه الحاجة. وتم تلقي مبلغ ١,٤ مليون دولار في المجموع من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ لتغطية جميع الأنشطة الثلاثة، ومبلغ ١,٥ مليون دولار من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة الكوليرا في هايتي (جرى استخدامه بحلول آذار/مارس ٢٠١٨). وقام البنك الدولي (٠٠٠ ٨٥٠ دولار) وكندا (٠٠٠ ٤٠٠ دولار) بدعم تحسين الرعاية السريرية في الفترة من عام ٢٠١٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨، وقُدمت أيضا مبالغ (٠٠٠ ٧٠٠ دولار) من الصناديق الداخلية لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة

الصحة العالمية. ولدعم حملة التلقيح المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٨ (لفائدة ١,٥ مليون شخص يُطعَّم كل منهم بجرعتين)، سيغطي التحالف العالمي للقاحات والتحصين مبلغَ ٠,٦٠ دولار من كلفة كل جرعة من اللقاح الفموي ضد الكوليرا، ويمثل ذلك ٦٠ في المائة من تكلفة عملية التلقيح. وعلى الرغم من نجاح حشد الموارد المفصل أعلاه، لا تزال هناك حتى الآن حاجة إلى مبلغ ٢,١ مليون دولار لتغطية الأنشطة حتى نهاية العام.

٢٣ - ويتطلب المسار ١ باء اتخاذ إجراءات ملموسة وطويلة الأجل بشأن المياه والصرف الصحي، وسيستلزم ذلك موارد إضافية هامة. ويُعتبر هذا المسار جزءا من جولة الجهود المقبلة التي ستُبذل، بالتعاون مع حكومة هايتي، من أجل تعبئة الموارد والاستثمار لضمان أن تكون الكوليرا بمثابة حافز يدفع إلى إحداث تحول كبير في الهياكل الأساسية للمياه والصرف الصحي في البلد، في ظل كفالة استفادة جميع الهايتيين من تلك الهياكل. وتجدر الإشارة إلى أنه يُضطلع بالفعل بقدر كبير من العمل على هذه الجبهة، وذلك بقيادة المديرية الوطنية لإمدادات المياه والصرف الصحي، وهي الهيئة المعنية بالمياه في البلد، كما يجري استثمار مبالغ هامة أو النظر في استثمارها من قبل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الدولي، والدول الأعضاء من خلال التعاون الثنائي، والقطاع الخاص.

٢٤ - وجرى وضع خطة قطاعية لتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع بالاستناد إلى البرمجة بهدف تحقيق النتائج تحت قيادة المديرية الوطنية لإمدادات المياه والصرف الصحي بدعم مالي من البنك الدولي وبمساعدة تقنية من اليونيسيف. ويدعم شركاء آخرون من قبيل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والجهات المانحة الثنائية بنشاط تنفيذَ الخطة في المستقبل. ويتمثل الهدف العام من الخطة في كفالة إمكانية حصول الجميع على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي على نحو يتسم بالجودة والاستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. ويتماشى ذلك مع العقد الدولي للعمل، ”الماء من أجل التنمية المستدامة“، ٢٠١٨-٢٠٢٨ (انظر قرار الجمعية العامة ٧١/٢٢٢) الذي أُطلق بمساعدة الأمين العام بمناسبة يوم المياه العالمي في آذار/مارس ٢٠١٨. وبغية مواصلة دعم تلك الجهود، قام الأمين العام بإصدار نداء عالمي للعمل من أجل توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع في جميع مرافق الرعاية الصحية من أجل تعزيز النظم الصحية بهدف الحد من انتشار الأمراض المعدية، بما في ذلك الكوليرا، ولدعم جهود أوسع نطاقا صوب التغطية الصحية الشاملة للجميع. وقد حُدِّدت خمسة أهداف استراتيجية في الخطة، وهي توفير إمكانية الحصول على مياه شرب نظيفة، وتحقيق الأرباح والاستدامة من قبل المستخدمين، والحصول على خدمات الصرف الصحي، وإدارة المياه، ووضع إطار إداري وتنظيمي. وخلال السنوات الثلاث الأولى (من تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى حزيران/يونيه ٢٠٢١)، يُتوقع تخصيص ميزانية إجمالية قدرها ٢٥٤,٥ مليون دولار لإمدادات المياه (١٦٧,٦ مليون دولار)، والصرف الصحي (٤٠,٦ مليون دولار)، والحوكمة (٢٦,١ مليون دولار)، والاستدامة (٢٠,٢ مليون دولار).

رابعا - النهج الجديد: المسار ٢

٢٥ - يعرف المسار ٢ بأنه حزمة من المساعدات المادية والدعم للأشخاص الهايتيين الأشد تضررا بصورة مباشرة من وباء الكوليرا. والغرض منه أن يكون تعبيرا ملموسا عن اعتراف المنظمة بمعاناة شعب هايتي الناجمة عن تفشي الكوليرا. وكما ورد في التقرير الأول (A/71/620)، يهدف هذا المسار إلى التصدي بصورة مجدية لأثر الكوليرا على الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية. ويجب أن يستند التنفيذ

الفعال لهذا الجزء من نهج الأمم المتحدة إلى إجراء مشاورات مفيدة مع المجتمعات المتضررة، مما يؤدي إلى فهم المخاطر والقيود القائمة وتحديد الأولويات ذات التوجه المحلي.

٢٦ - واتخذ قرار، خلال وضع النهج الجديد، بإجراء مشاورات مع المجتمعات الأكثر تضرراً من الكوليرا، بدءاً بمشاورة تجريبية في بؤرة تفشي وباء الكوليرا، في ميربالييه. وتُوِّجت مرحلة التشاور في هذه المشاورات التجريبية، التي تموَّل من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة الكوليرا في هايتي، وتنفَّذ عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالنجاح في الأقسام المحلية الأربعة من ميربالييه، التي اختار كل منها مشروعا بصورة ديمقراطية بغرض تنفيذه. وسافرت المبعوثة الخاصة وثلاثة ممثلين رفيعي المستوى لحكومة هايتي إلى ميربالييه في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٨ للاجتماع مع عدد من الأفرقة التشاورية، التي تضم ضحايا الكوليرا. وتشاطروا جميعا تقييما إيجابيا للعمل المنجز والجهود المثمرة والرؤية القوية والبناءة والشاملة التي تتبناها الأفرقة التشاورية. وخُلص إلى استنتاج مفاده أنه ينبغي صرف الأموال بسرعة لإنجاز المشاريع الأربعة الأولى في الأقسام المحلية الأربعة من ميربالييه. وقد خصصت اللجنة الاستشارية للصندوق الاستئماني مبلغ ٨٧٦ ٦٧٢ دولارًا، إضافة إلى مبلغ قدره ٠٠٠ ٥٠٠ دولار خصص مبدئيا لكل من المشاورات وتنفيذ المشاريع تحقيقا لتلك الغاية.

٢٧ - وتم تشكيل مجالس مجتمعية محلية لتحديد النوع الأنسب من الدعم الذي يمكن أن توفره الأمم المتحدة للفئات الأكثر تضررا من الكوليرا بالنظر إلى قلة الموارد والحقائق الماثلة على أرض الواقع. وتتألف هذه المجالس، المعروفة باسم المحافل، من أعضاء المجتمع المدني المحلي وشيوخ القرى والزعماء الدينيين وضحايا الكوليرا. وعملت هذه المحافل بالشراكة مع المجالس القروية (مجالس الأقسام المحلية ومجالس الأقسام البلدية)، ومكاتب العمد والسكان من خلال عقد اجتماعات على مستوى المجتمعات المحلية. وخلال تقييم مستقل للمشروع، اعتبرت هذه المحافل أن الغرض من البرنامج التجريبي هو العمل على تقديم الدعم لضحايا الكوليرا والإعراب عن التقدير لما أبدته الأمم المتحدة من أسف.

٢٨ - وقام كل قسم من الأقسام المحلية الأربعة المشاركة في المشروع التجريبي، بناءً على قرار اتخذه كل منها باتباع نهج مجتمعي، بوضع مقترحات بمشروعات محددة باستخدام النهج الموضح أعلاه. وقامت المجتمعات المحلية بتحديد الأولويات والمشاريع بشكل كامل ويجرى توفير الدعم لها من خلال الهياكل الحكومية المحلية. وتتراوح المشاريع التي تم تحديدها كمشاريع ذات أولوية بين إعادة تأهيل الأسواق وتطوير نقاط الوصول إلى المياه. واعتبرت المحافل أيضا الاستدامة ضرورة بارزة لتصميم مشاريعها. أما المجتمعات المحلية التي حددت مشاريع المياه بوصفها مشاريع ذات أولوية فقد أشارت إلى ضرورة تنفيذها بالتنسيق مع المديرية الوطنية للمياه والصرف الصحي ولجان المياه المحلية القائمة في منطقتها.

٢٩ - ومن أجل المضي قدما في تنفيذ المشاريع، خصصت اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة الكوليرا في هايتي ٠٠٠ ١٥٠ دولار لكل مشروع على حدة، ويجري تنفيذ مشروع واحد في كل قسم من الأقسام المحلية، إضافة إلى مشروع واحد في مركز ميربالييه. وقد بدأ الآن تخطيط المشاريع، مع التركيز على ضمان تدفقات رأس المال إلى المجتمع المحلي واستخدام المصادر المحلية والعمالة المحلية.

٣٠ - وبالانتقال إلى ما بعد المرحلة التجريبية من المسار ٢، تجري الاستعدادات لتوسيع نطاق المشاورات لتشمل مجتمعات محلية إضافية رهنا بتوافر التمويل. وقد حددت وزارة الصحة العامة والسكان

وجهات فاعلة حكومية ما مجموعه ١٨ من التجمعات المحلية في الخطة الوطنية للقضاء على الكوليرا بوصفها بؤرا لانتشار المرض. وضمن هذه التجمعات الـ ١٨، سيشهد ١٣٤ قسماً محليا اتساع نطاق عملية التشاور الموضحة أعلاه متى اتفق على المنهجية وتوفر التمويل. وتعطى الأولوية في استغلال الأموال المتوفرة حاليًا لدى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة الكوليرا في هايتي للمسار ٢، وهي كافية لإجراء مشاورات موسعة وتنفيذ المشاريع في ما يقرب من ٣٠ قسمًا محليا إضافيًا. ويجري حاليا التخطيط لتوسيع نطاق المشاورات وتنفيذ المشاريع، وإدراج الدروس المستفادة من المشاورات التجريبية. ويلزم المزيد من العمل مع الهياكل الحكومية الوطنية والمجتمع المدني لضمان النجاح في توسيع المسار ٢. وسيكفل التنسيق مع الجهة المعنية بتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع والجهات المانحة في المجال الصحي التقاء الجهود التي يجري القيام بها في نفس التجمعات المحلية.

خامسا – التمويل

ألف – التبرعات

٣١ – تشمل ولاية المبعوثة الخاصة توجيه تنفيذ النهج الجديد والإجراءات الخاصة به للحد من تأثير الكوليرا ودعم إنجاز رؤية هايتي لعام ٢٠٣٠، وضمان إقامة شراكة ناجحة بين جميع كيانات الأمم المتحدة وحكومة هايتي من أجل تنفيذ النهج الجديد، وتقديم التوجيه والدعم إلى فريق الأمم المتحدة القطري في هايتي لكفالة المواءمة بين برامجه وأولويات الأمين العام المتعلقة بهايتي، ووضع استراتيجية شاملة لجمع الأموال سعيا للحصول على تبرعات إضافية من الدول الأعضاء والقطاع الخاص ومصادر أخرى، ودعوة فرادى الدول الأعضاء إلى النظر في تقديم المزيد من الدعم المالي الطوعي للنهج الجديد وغير ذلك من أشكال الدعم الملائمة.

٣٢ – ومنذ تفشي وباء الكوليرا في عام ٢٠١٠، تم حشد وتوزيع مبالغ مالية كبيرة يقدرها مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بالطب المجتمعي والدروس المستفادة من هايتي ومكتب المبعوثة الخاصة إلى هايتي بأكثر من ٦٨٠ مليون دولار، قُدِّم منه حوالي ٣٤ مليون دولار في صورة منح و ٨ ملايين دولار في صورة قروض من خلال الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. وإضافة إلى ذلك، ساهمت أربعون دولة حتى الآن في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة الكوليرا في هايتي، بمبلغ مجموعه ٨,٧ ملايين دولار، ليكون بذلك أحد الصناديق الاستئمانية التي تحظى بأكبر معدلات المساهمة في سياق الأمم المتحدة.

٣٣ – والتقت المبعوثة الخاصة بعشرات الممثلين الرسميين للدول الأعضاء خلال الأشهر الستة الماضية، وقد وجه الأمين العام رسائل خطية إلى جميع الدول الأعضاء لمناشدتها توفير الأموال التي تمس الحاجة إليها.

٣٤ – واستجابة للنداءات التي أطلقت في عام ٢٠١٨، جمع حوالي ٥,٩ ملايين دولار لدعم أفرقة الاستجابة الطارئة للكوليرا التي تنسقها اليونيسيف. وهناك حاجة ماسة إلى مبلغ لا يقل عن ٣٠ مليون دولار في إطار المسار ٢ لتنفيذ مشاريع مجتمعية في المناطق الأكثر تضررا من الكوليرا. واكتملت المشاورات والمشاريع الأولية في إطار المسار ٢ لفائدة أربعة مجتمعات محلية في ميربالييه باستثمار أولي قدره ١,١٧ مليون دولار، يغطي المشروع التجريبي بأكمله حتى إنجازه.

٣٥ - وبالرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للحصول على تبرعات للنهج الجديد، فإن المبلغ الوارد حتى الآن غير كاف لتغطية التكاليف المقدرة سواء للمسار ١ ألف أو المسار ٢ للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. ويتطلب أيضا المسار ١ باء الأطول أجلاً تمويلاً إضافياً كبيراً، ووفقاً للخطة المستندة إلى النتائج التي أعدتها المديرية الوطنية للمياه والصرف الصحي، يلزم توفير مبلغ ٢٥٤ مليون دولار للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

٣٦ - وعقدت اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة الكوليرا في هايتي اجتماعا في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٨، صوت خلاله أعضاء اللجنة بالإجماع على توسيع عضوية اللجنة لتشمل كندا والنرويج واليابان اعترافا بالالتزام والقيادة الكبيرين اللذين أبدتهما هذه البلدان في دعم تطبيق النهج الجديد للتصدي للكوليرا. وتضم عضوية مجلس الإدارة الحالية كلا من جمهورية كوريا وشيلي وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج واليابان. وتتمتع حكومة هايتي بمركز المراقب لدى اللجنة الاستشارية، ويمثلها الممثل الدائم لهايتي لدى الأمم المتحدة في نيويورك، وقد مثلها نائب الممثل الدائم لهايتي في الاجتماع الذي عُقد في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٨. ويقوم الرئيس والرئيس المناوب، بالتشاور مع اللجنة الاستشارية، بتنسيق أولويات التمويل وبالموافقة على المقترحات المقدمة من كيانات الأمم المتحدة والشركاء المنفذين.

٣٧ - وأُنشئ صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة الكوليرا في هايتي من أجل توفير منصة تمويل سريعة ومرنة وشفافة للغاية وخاضعة للمساءلة لدعم تقديم استجابة منسقة من جانب منظومة الأمم المتحدة والشركاء، تتيح تلبية الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل على السواء، وذلك بهدف القضاء على وباء الكوليرا في هايتي في نهاية المطاف وتهيئة بيئة تتيح إيجاد حلول طويلة الأجل وتسهم في بناء قدرة الهايتيين على الصمود. ويمكن أن يتلقى الصندوق تبرعات من الحكومات، كما يمكن للمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة من القطاع الخاص أن تقوم بصرف الأموال لفائدة الجهات الفاعلة المحلية وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية، في إطار ما يلزم من الشفافية والرقابة الماليتين. ويتولى قيادة الصندوق الاستئماني الرؤساء المشاركون للجنة الاستشارية للصندوق والمبعوثة الخاصة ورئيس وحدة التنمية المستدامة في المكتب التنفيذي للأمين العام. ويقدم الدعم لهم أعضاء اللجنة الاستشارية، التي تتألف من ممثلين لوكالات الأمم المتحدة (اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) والدول الأعضاء المساهمة.

٣٨ - واستجابة للدعوة التي وجهها الأمين العام إلى الدول الأعضاء في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٧ للتنازل طوعا عن إعادة الأرصدة والائتمانات غير المنفقة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي من أجل دعم نهج الأمم المتحدة الجديد للتصدي للكوليرا، ردت ٣١ دولة من الدول الأعضاء ردا إيجابيا، فتلقى الصندوق بذلك ٣,٣ ملايين دولار من مبلغ متراكم قدره ٤٠,٥ مليون دولار في صورة أرصدة غير منفقة. وقدم مبلغ إضافي قدره ٥,٤ ملايين دولار في صورة تبرعات جديدة.

٣٩ - وحتى ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٨، تلقى الصندوق الاستئماني التزامات بلغ مجموعها ٨,٧ ملايين دولار من ٤٠ دولة عضوا، بما في ذلك أرصدة البعثة غير المنفقة والمساهمات الجديدة. وبالنظر إلى أن مبلغ ٢,٥ مليون دولار كان قد وافق عليه الصندوق الاستئماني بالفعل وأدرجه في برامجه، كان بحوزة الصندوق في ٢٠ آذار/مارس مبلغ قدره ٦,٢ ملايين دولار. وشملت الدول الأعضاء المساهمة: الأرجنتين وإسرائيل، وأوروغواي، وأوكرانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، وباراغواي، وبالاو، والبرتغال، وبلجيكا، وبليز،

وجامايكا، والجزائر، وجزر البهاما، وجمهورية كوريا، وسري لانكا، وسلوفاكيا، والسنغال، والسودان، والسويد وشيلي، وغرينادا، وغيانا، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا ، وقبرص، وكندا، وكوبا، وكوت ديفوار، ولكسمبرغ، وليختنشتاين، والمكسيك، والمملكة المتحدة ، وميانمار، والنرويج، ونيبال، والهند، وهولندا، واليابان[1].

٤٠ - وعلى النحو المبين أعلاه، وافق الرئيسان المشاركان خلال اجتماع اللجنة الاستشارية الأخير، وبالتشاور مع اللجنة، على توفير تمويل من الصندوق الاستئماني لثلاثة مقترحات لمشاريع جديدة بمبلغ ٢,٥ مليون دولار، ليتبقى بذلك مبلغ ٦,٢ ملايين دولار الذي تتعين برمجته في ٢٠ آذار/مارس. وقد استوفت المقترحات الثلاثة الجديدة، التي قدمتها اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب المبعوثة الخاصة إلى هايتي، نطاق وأولويات التمويل المقررة فيما يتصل بعمل النهج الجديد للتصدي للكوليرا وولاية المبعوثة الخاصة، تمشيا مع أولويات حكومة هايتي.

٤١ - وفي ٢٣ آذار/مارس، صدَّق رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على مشروع قانون يضم أحكاما تنص على المساهمة بمبلغ ١٠ ملايين دولار لدعم صندوق استئماني متعدد الشركاء أو غير ذلك من الجهود المتعددة الأطراف لمساعدة المجتمعات المحلية المتضررة من الكوليرا في هايتي من جراء وجود بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

باء - السندات ذات الأثر الإنمائي

٤٢ - بالإضافة إلى التماس التمويل عن طريق المنح، تُستكشف نهج مبتكرة لتمويل المسار ١ - ألف من أجل تلبية الاحتياجات الحيوية. وقد تشاورت نائبة الأمين العام والمبعوثة الخاصة مع حكومة هايتي يومي ٣ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ بشأن إمكانية بدء العمل بسندات جديدة ذات أثر إنمائي تتسم بالشفافية وموجهة نحو تحقيق النتائج وتقوم على أساس ''التمويل لتحقيق النجاح''، من أجل جمع كافة الأموال التي تشتد الحاجة إليها لإتمام المسار ١ - ألف أو جزء منها، بما يؤدي إلى وقف انتقال عدوى الكوليرا. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، أجرت نائبة الأمين العام والمبعوثة الخاصة مشاورات أولية رفيعة المستوى مع قادة من هايتي ومنظمات دولية، فضلا عن الجهات المعنية الأخرى لمناقشة السندات ذات الأثر الإنمائي. وفي ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٨، تابعت المبعوثة الخاصة المناقشة مع القيادة الهايتية من خلال إجراء مزيد من المشاورات في بورت - أو - برانس.

٤٣ - وبغية كفالة المشاركة المحتملة في السندات ذات الأثر الإنمائي، تشاورت المبعوثة الخاصة مع القادة في هايتي وفي العديد من العواصم الأخرى، ومع خبراء في وكالات مثل وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ووزارة التنمية الدولية، فضلا عن الخبراء في البنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والمصرف الأوروبي للاستثمار. ويتواصل العمل مع الخبراء بشأن الهيكل المحتمل لهذه السندات وبشأن تنظيم عمليات قياس الأثر.

(١) ساهمت الهند وليختنشتاين والنرويج وسري لانكا من خلال كل من إعادة تخصيص رصيدها غير المنفق وتقديم مساهمات جديدة مستقلة. وقدمت الأرجنتين، والجزائر، وجمهورية كوريا، والسويد، وشيلي، وفرنسا، والفلبين، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، واليابان مساهمات مستقلة خارج رصيدها غير المنفق.

٤٤ - وعقد الأمين العام ونائبة الأمين العام والمبعوثة الخاصة إلى هايتي معتكفا بشأن إحداث تحول في هايتي في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس في مبنى مؤسسة غرينتري في مانهاست بنيويورك. وفي إطار هذا المعتكف، جمعت المبعوثة الخاصة قيادات الأمم المتحدة مع بعض المبتكرين الرائدين ممن ينتمون إلى القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في مجال الشؤون المالية والصحة والتكنولوجيا، ولديهم الرغبة في الوقوف بجانب حكومة هايتي وشعبها من أجل مواجهة آفة الكوليرا وإيجاد سبل لربط الزخم المتحقق على هذه الجبهة بالخطة العامة للتنمية المستدامة في هايتي.

٤٥ - وسيواصل مكتب المبعوثة الخاصة العمل مع شركاء الأمم المتحدة وحكومة هايتي والدول الأعضاء ومصارف التنمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص بشأن هياكل السندات ذات الأثر الإنمائي المحتملة. وسيستمر العمل على استكشاف خيارات ملموسة في اجتماع مقبل محتمل، سيضم مرة أخرى هذه المجموعة من قادة العالم وحكومة هايتي.

جيم - مصادر التمويل الأخرى

٤٦ - كما هو مبين في التقرير الأول بشأن النهج الجديد للتصدي للكوليرا في هايتي (A/71/620)، يقوم النهج الجديد على افتراض مفاده أنه سيتاح تمويل كافٍ من التبرعات من أجل تنفيذ المسار ٢ دون التحول عن المسار ١. ولذا، فلا يزال من غير الممكن استبعاد ضرورة اقتراح نهج تمويلي متعدد المصادر.

سادسا - مكتب مبعوثة الأمم المتحدة الخاصة إلى هايتي

٤٧ - في رسالة موجهة إلى الدول الأعضاء في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٧، أبدى الأمين العام اعتزامه العمل عن كثب مع حكومة هايتي من أجل رسم خطة للمضي قدما في القضاء على الكوليرا، ومعالجة المعاناة التي تسببها، وتعميق الشراكة دعما لرؤية هايتي لعام ٢٠٣٠، تمشيا مع أهداف التنمية المستدامة. ومن المهم للغاية أن تدعم الأمم المتحدة الجهود التي تبذلها الحكومة المنتخبة حديثا في هايتي والشركاء الآخرون من أجل تنفيذ رؤية عام ٢٠٣٠، والقضاء على الكوليرا، والمساعدة على معالجة المعاناة التي تسببت فيها، والنجاح في إحداث تحول في وجود الأمم المتحدة في البلد.

٤٨ - وعملا بقرار الجمعية العامة ١٦١/٧١ باء، عُينت جوزيت شيران من الولايات المتحدة مبعوثة خاصة للأمم المتحدة إلى هايتي في ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ لفترة أولية مدتها سنة واحدة. ويستند هذا التعيين إلى خبرة السيدة شيران الواسعة في الأمم المتحدة وعملها الإنساني مع هايتي. وقامت السيدة شيران، بوصفها المبعوثة الخاصة، بتوجيه تنفيذ نهج الأمم المتحدة الجديد للتصدي للكوليرا في هايتي، وقامت في الوقت نفسه بدعم الجهود الوطنية ورؤية هايتي المتمثلة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٤٩ - وأجرت المبعوثة الخاصة أنشطة اتصال موسعة مع الدول الأعضاء، وهيئات الأمم المتحدة المعنية، وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية، والشركاء من المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص بالنيابة عن هايتي. ويمضي مكتب المبعوثة الخاصة، الذي ترسخ وجوده بشكل حاسم في كل من المقر وهايتي، قدما في تنفيذ ولاية المبعوثة الخاصة. والمكتب مسؤول عن تفعيل وتنسيق المراحل النهائية من النهج الجديد بالتعاون الوثيق مع حكومة هايتي، وفريق الأمم المتحدة القطري، والشركاء المحليين، والدول

الأعضاء، والإدارات والشُعب والوكالات والصناديق والبرامج المعنية في المقر، والمكتب التنفيذي للأمين العام، ومكتب نائبة الأمين العام.

٥٠ - وقد عملت المبعوثة الخاصة بصفتها ممثلة للأمين العام في المساعدة على ضمان شراكة ناجحة بين الأمم المتحدة وحكومة هايتي في تنفيذ النهج الجديد. وهي تمثل الأمين العام كذلك بصفتها الرئيسة المشاركة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالقضاء على الكوليرا التي أنشأتها الأمم المتحدة بالشراكة مع حكومة هايتي. وقد عُهد إليها بالعمل مع فريق الأمم المتحدة القطري في هايتي على إعداد خطة عمل لتنفيذ النهج الجديد، وضمان تنفيذ هذه الخطة، والمساعدة على تقليل آثار الكوليرا في هايتي. وتقدم المبعوثة الخاصة الإرشاد والتوجيه جنبا إلى جنب مع فريق الأمم المتحدة القطري لضمان الاتساق بين برامجهما والأولويات الأوسع نطاقا التي تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيقها في هايتي، فضلا عن أولويات حكومة هايتي، وتكفل المبعوثة إدماج الخطط والبرامج المتعلقة بالكوليرا في الانتقال نحو التنمية المستدامة والشاملة للجميع.

٥١ - وتمشيا مع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، قدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المساعدة إلى مكتب المبعوثة الخاصة لدعم نهج الأمم المتحدة الجديد للتصدي للكوليرا في هايتي. وأنشئت منحة تمويل بقيمة ٠٠٠ ١٣٥ دولار في آب/أغسطس ٢٠١٧. وقد مكن ذلك المبعوثة الخاصة من بدء وتنفيذ الأنشطة البرنامجية الرئيسية وعمليات التواصل الرفيعة المستوى بشأن هايتي فيما يتعلق بالمسارين ١ و ٢ خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٧ والربع الأول من عام ٢٠١٨. وقد ساعد التمويل والدعم الكبير المقدم من اللجنة على المضي قدما والإسهام في التقدم المحرز نحو إقامة شراكة متجددة ومعززة وأكثر فعالية مع هايتي والهايتيين، والقضاء على انتقال عدوى الكوليرا في هايتي.

٥٢ - ويستلزم كل من خفض معدل انتقال عدوى الكوليرا إلى الصفر، وتحسين إمكانية الحصول على الرعاية والعلاج، ومعالجة القضايا الطويلة الأجل المتعلقة بنظم المياه والصرف الصحي والرعاية الصحية في هايتي، ووضع حزمة من المساعدات المادية والدعم للأشخاص الهايتيين الأشد تضررا من وباء الكوليرا، تضافر الجهود والتعاون بين جميع أصحاب المصلحة من أجل تسخير كمية هائلة من الموارد الحيوية والحفاظ على الزخم البالغ الأهمية. وبغية النجاح في الاضطلاع بالولايات المحددة في قرار الجمعية العامة في قرارها ١٦١/٧١، أجرى مكتب المبعوثة الخاصة اتصالات مع الشركاء الرئيسيين والجهات المانحة التي أعربت عن اهتمامها بدعم المبعوثة الخاصة والأمم المتحدة في القضاء على وباء الكوليرا في هايتي.

٥٣ - وقد بينت حالة الكوليرا في هايتي أن هناك حاجة أكبر لكي تعمل الأمم المتحدة بسرعة وحزم من أجل التصدي لهذه الحالات في المستقبل. وسيتعين على الأمم المتحدة أن تكفل وضع أفضل الترتيبات المؤسسية لضمان أن تكون قادرة على التصدي لهذه الحالات في مرحلة مبكرة لإتاحة استجابة تتسم بحسن التوقيت والفعالية وتعالج ما قد يترتب عليها من أضرار محتملة وغير مقصودة، بما في ذلك خطر تشويه سمعة المنظمة، وتخفف من الأضرار والمخاطر في المستقبل.

سابعا - ملاحظات

٥٤ - أريد أن أدعو منظومة الأمم المتحدة بأسرها، بما في ذلك الدول الأعضاء، إلى مواصلة دعم هذه الجهود، بما في ذلك الوجود الكامل للأمم المتحدة في هايتي - المتمثل في فريق الأمم المتحدة القطري

وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. وأود أن أشكر مكتب المبعوثة الخاصة إلى هايتي على ما قدمه من إسهامات قيمة، ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب المراقب المالي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على ما قدموه من دعم بالغ الأهمية تمثل في الخبرات والموظفين والدعم المالي إلى مكتب المبعوثة الخاصة.

٥٥ - وأغتنم هذه الفرصة لأناشد المجتمع الدولي الإسهام في تقديم الدعم إلى الأعمال التي تقودها المبعوثة الخاصة من أجل تحقيق الرؤية المتمثلة في جعل هايتي خالية من الكوليرا ودعم تحقيق رؤية هايتي للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأشعر بالتفاؤل والامتنان للدعم المقدم إلى المبعوثة الخاصة، التي حولت شعور المنظمة بالأسف إلى إجراءات جريئة. وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي لا تزال أمامنا، فإن ما أبدته المبعوثة الخاصة من قيادة وما حظيت به من ثقة كان ولا يزال يؤدي دورا أساسيا في تنسيق وحشد الدعم المالي والتنفيذي والتقني من أجل إقامة شراكة كاملة مع هايتي وإنهاء هذا الفصل بكرامة.

٥٦ - وفي ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وبالتنسيق الوثيق مع حكومة هايتي، بدأ الفريق القطري للعمل الإنساني في هايتي تنفيذ الخطة المنقحة المتعددة السنوات للاستجابة الإنسانية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وتطلب الخطة رصد مبلغ ٢٥٢,٢ مليون دولار لإيصال المساعدات إلى ٢,٢ مليون شخص من أصل ٢,٨ مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية وخدمات الحماية. ومن أصل ذلك المبلغ وقدره ٢٥٢,٢ مليون دولار، خُصص مبلغ ٢١,٧ مليون دولار للتصدي للكوليرا. ولا تزال التحديات الإنسانية في هايتي مرتبطة ارتباطا مباشرا بمعوقات التنمية الطويلة الأجل، على نحو ما أبرزته نائبة الأمين العام عقب الزيارة التي قامت بها إلى هايتي في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ برفقة المبعوثة الخاصة إلى هايتي.

٥٧ - وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، قام وزير التخطيط والتعاون الخارجي، ونائبة ممثلي الخاصة لهايتي، بالاشتراك مع رئيسَي فريق الأمم المتحدة القطري في هايتي، بالتوقيع على خطط عمل مشتركة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. وتغطي خطط العمل الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وتشمل أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري المتصلة بالنتائج الخمس للإطار، وهي الحد من الفقر وتوفير فرص العمل، والحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتوفير الحماية وكفالة المساواة بين الجنسين، والقدرة على الصمود والحوكمة. وتحدد النتائج أهداف التنمية المستدامة التي يتعين معالجتها في كل ركيزة على حدة. وقد أعدت الأفرقة المعنية بالنتائج ونظراؤها الوطنيون خطط العمل، التي تم إقرارها من خلال مشاورات وطنية أُجريت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت بعثة أولية للتعميم والتسريع ودعم السياسات في الفترة الممتدة من ٢٨ كانون الثاني/يناير إلى ٣ شباط/فبراير ٢٠١٨ للاسترشاد بها في صوغ مشروع خريطة الطريق الوطنية الراهنة بشأن أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك اختيار الأهداف ذات الأولوية.

٥٨ - ويمثل بدء عمليات بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ فرصة لإعادة تنشيط الشراكة القائمة مع هايتي. ويعكس إنشاء البعثة التزام الأمم المتحدة بدعم توطيد المكاسب السابقة في قطاع السلام والأمن، مما يهيئ المجال لدعم بناء السلام، وتحقيق الاستقرار على المدى الطويل والتنمية المستدامة الشاملة في هايتي من خلال دعم جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز

سيادة القانون. وأؤكد من جديد الرسالة التي نقلتها نائبة الأمين العام خلال الزيارة التي قامت بها إلى هايتي في تشرين الثاني/نوفمبر، والتي أكدت فيها أن الأمم المتحدة تتضامن تضامنا كاملا مع شعب هايتي وحكومتها. وإنني أتطلع إلى تحقيق نتائج ملموسة من هذه الشراكة من خلال الاشتراك مع هايتي، حكومة وشعبا، في تنفيذ الأولويات المشتركة بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٥٩ - وسيشارك مكتب المبعوثة الخاصة أيضا مع بعثة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري في تقييم قدرة الأمم المتحدة في هايتي على الانتقال إلى وجود أكثر توجها نحو التنمية، بسبل منها إجراء تقييم لقدرات الفريق القطري يسترشد بمنظور جنساني وبركيزة المرأة والسلام والأمن، ويبرز أهمية العمل في مجال مكافحة الكوليرا.

٦٠ - وأطلب إلى الجمعية العامة أن تستمر في تشجيع الدول الأعضاء على تقديم إسهامات ومواصلة دعم هايتي بهدف تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في الأجل الطويل. وأرحب بقرار حكومة هايتي تنقيح الخطة الوطنية للقضاء على الكوليرا، التي تهدف إلى خفض معدل انتقال العدوى إلى الصفر. ولا بد من تنقيح هذه الخطة لتصبح خطة متعددة السنوات ذات طابع أكثر تحديثا وتبسيطا، وذلك من أجل خفض معدل انتقال العدوى إلى الصفر والتصدي للأسباب الجذرية للوباء. وأشدد على ضرورة تجديد شراكة الأمم المتحدة مع حكومة هايتي وشعبها، وتعزيز مؤسسات الدولة من أجل اتخاذ الخطوات اللازمة لإنهاء انتقال عدوى الكوليرا والحيلولة دون استمرار تفشيها، بسبل منها الابتكارات الجديدة والشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص.

٦١ - ومن المقترح أن أقدم تقريرا آخر إلى الجمعية العامة عن النهج الجديد للتصدي للكوليرا لتنظر فيه في دورتها الثالثة والسبعين. وستركز تقاريري المقبلة عن النهج الجديد على عرض التقدم المحرز في جمع الأموال أمام الجمعية العامة، فضلا عن المخاطر والتحديات التي اكتشفت في إطار تنفيذ المسارين، وربط ذلك بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على نطاق أوسع في هايتي.

٦٢ - وأرحب بالمناقشات الجارية التي بدأتها مبعوثتي الخاصة إلى هايتي مع رئيس هايتي، جوفينيل موييز، وحكومته بشأن النهج المبتكرة الرامية إلى كفالة الاستثمار في خطة القضاء على الكوليرا في البلد، وجمع الأموال اللازمة لإنهاء الفصل المتعلق بالكوليرا بكرامة، واستخدام هذه التجربة كفرصة لاستفادة هايتي من استثمارات حقيقية ومن شراكات أكثر أهمية على الصعيد العالمي.

٦٣ - وفي الختام، أود أن أثني على مبعوثتي الخاصة وفريقها لعملهم جميعا بلا كلل، جنبا إلى جنب مع مكتب نائبة الأمين العام والمنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري في هايتي، حيث كرسوا أنفسهم لإنهاء فصل الكوليرا في هايتي بكرامة، وقاموا ببناء روح جديدة من الشراكة مع البلد كأساس لتحقيق ازدهاره من خلال النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة الشاملة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري العميق للدول الأعضاء التي قدمت تبرعات لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة الكوليرا في هايتي، وذلك لما قدمته من دعم ثابت لهايتي في القضاء على انتقال عدوى الكوليرا في الوقت الذي يسعى فيه البلد إلى تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، ولما أبدته من التزام بتراث المنظمة ومبادئها وقيمها.

ثامنا – الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٦٤ - أطلب إلى الجمعية العامة القيام بما يلي:

(أ) أن تُحيط علما بهذا التقرير؛

(ب) أن ترحب باستمرار الدور الذي تقوم به المبعوثة الخاصة إلى هايتي لفترة إضافية مدتها سنة واحدة؛

(ج) أن تشجع فرادى الدول الأعضاء على تقديم المزيد من التبرعات المالية وغيرها من أشكال الدعم المناسب للنهج الجديد بالنظر إلى أن الدول الأعضاء لم تتح بعد القدر الكافي من التبرعات.